

# حرائق المصانع يشعلها الجهل والبخل



## الخسائر بالمليارات.. ولم يتحرك أصحاب الأعمال

يتكبد الاقتصاد المصري مليارات الجنيهات التي لا يمكن حصرها نتيجة الخسائر المباشرة أو غير المباشرة من الحرائق التي تعرض لها العديد من الوحدات الاقتصادية والانتاجية خلال الفترة الأخيرة. العنوان الرئيسي لهذه الخسائر بشهادة رجال الأعمال أنفسهم وخبراء الدفاع المدني هو غياب الاهتمام الكافي بالآمن الصناعي وبدييات الدفاع المدني عن معظم - وليس كل - المصانع المصرية سواء كانت لشركات الأعمال العام أو الخاص والاستثماري باختلاف أنشطتها ومجالات إنتاجها.

وهو الأمر الذي يعيب التكويد المصري في عملية البناء.

ويوضح أيضا أن الدول الصناعية الكبرى والتي لديها مصانع متنوعة بها مواد قابلة للاشتعال يتم وضع هذه المواد في خزانات خاصة وبمواصفات محددة ويكتب عليها بالنسبة للعرض هذه منطقة «خطر» بها مواد قابلة للاشتعال.

### حماية وتوفير

أما المهندس مدوح ثابت مكي رئيس غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات المصرية فيشدد بدوره على ضرورة الاستعانة بجميع وسائل الأمن الحديثة والوقاية من الحرائق مثل استخدام الطائرات والمسبارات ذات السلامة الإلكترونية العالية لانتقاد المصانع والمناطق التي تحدث بها حالات الحرائق.

ويصرح مدوح ثابت مكي عن أمه في أن توجد بمصانعنا ومؤسساتنا الاقتصادية سواء الكبرى أو الصغرى مثل هذه الأجهزة ويؤكد أن الاهتمام بهذه القضية من جانب أصحاب

المشروعات يمثل

ضرورة قصوى

تتطلب سرعة تدريب

العمالة الموجودة

لديهم عن طريق

شركات متخصصة

عالمية ستوفر لهم

الكثير والكثير من المال الذي قد يضيع في

غضبة عين.

ويتفق أحمد الجمل المدير العام التجاري والتسويقي لشركة مترو - مصر بالعائشر من رمضان مع الأراء التي ترى ضرورة وجود إسماعيل طائر بالمناطق الصناعية ويؤكد أن هذه الوسائل مستقلة الجهد والوقت والخسائر المادية والبشرية في حال وجودها.

### الأمان العائيب

وفي تقييمه لمل هذه الحرائق المتكررة يرى اللواء نادر نعمان مدير إدارة الدفاع المدني السائق أن السبب الرئيسي الحوادث الحرائق في أي مكان بما في ذلك المصانع والشركات والمؤسسات والبنوك والوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق شروط الدفاع المدني والتي تستلزم بصفة عامة وجود أجهزة الأطفاء المناسبة لأنواع الاشتعال وفقا لتعليمات الدفاع المدني بالإضافة إلى غياب الشركات المتخصصة التي تتكفل بتوفير الأجهزة الخاصة للأطفال بجميع أنواعها المتطورة والتدريب على استخدامها كما يلتزم أيضا إلى أن بعض المصانع توفّر في تكاليف الصرف على هذه المواد المهمة وتستعيب عنها باستخدام أجهزة البودرة الكيميائية وأجهزة ثاني أكسيد الكربون وهي تستخدم فقط في حالات الحرائق الصغيرة والمحدودة وليس في حالات الحرائق الضخمة للمواد المتشعبة أو الخطرة.

وإشارة اللواء نعمان إلى أن المشكلة الكبرى أن هناك بعض المستثمرين يغلطون عن تطبيق هذه القواعد الأساسية بحجة أنها عملية مكلفة وتعمل عيبا على استثماراتهم ويؤكد ضرورة أن يكون لدى كل مصنع في سدنتنا الصناعية ذات الاستشارات الضخمة ترخيص دفاع مدني وحريق بكل ما يكلفه ذلك من توفير وسائل الأمن المختلفة ضد الحرائق بالإضافة إلى عمليات التدريب المختلفة التي يقدمها الدفاع المدني لعمال المصنع مقابل رسوم بسيطة.

فتحى السايح

وبين اتهامات بغياب الوعي، أو شح رجال الأعمال وعدم الاهتمام بالاتفاق على الأمن الصناعي. تحاول رصد هذه القضية من جميع جوانبها منذ تسميم المشروع وحتى دخوله مجال العمل والإنتاج.

يعترف الدكتور نادر رياض ونيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية وعضو مجلس إدارة اتحاد صناعات أجهزة الأطفاء الألماني بأن هناك خلا واضحا في الكيانات الصناعية المختلفة خاصة والتي تتعامل مع مواد قابلة للاشتعال ومواد خطرة ويمثل ذلك أنها لا تتعامل مع منظومة أمن صناعي سليم.

ويشير على سبيل المثال إلى حريق بأحد المصانع المنتجة للزيوت ويقول: لقد قامت بعمل لحامات للصحرايح فوق كميات من المواد الخطرة اللتهبية كما كانت طريقة اللحام خاطئة وبدائية جدا كما كان يجب وفق نظم الأمن الصناعي أن يتواجد فرد اطفاء وأجهزة اطفاء خاصة بجانب أن عملية لحام تتم بموقع الصيانة.

وردا على سؤال

حول أن هناك

مطالبة من بعض

المستولين ورجال

الأعمال بضرورة

وجود إسماعيل

طائر عن طريق

طائرات متخصصة

بمواد الأطفاء والأجهزة المتخصصة واستخدامها جوا أوضح نادر رياض صعوبة ذلك مشيرا إلى أن ذلك لا يتم إلا في

الحرائق الموجودة في أساكن واسعة ومتكثفة مثل الغابات.

وفي المقابل يرى خالد حمزة رئيس لجنة الاستثمارات وجمعية رجال الأعمال المصريين أن الإسماعيل الطائر هو الوسيلة الحديثة التي تستخدمها الدول المتقدمة والمصانع والشركات العالمية وتساهم هذه الدول مع المستثمرين وأصحاب المصانع في توفير هذه الخدمة العاجلة. ويؤكد أن مثل هذه الخدمة مطلوبة وشديدة في دولة مثل مصر خاصة أنها تتعرض للكثير من موجات الحر والتي تساعد على زيادة حالات الحريق في أماكن كثيرة من المدن الصناعية وهو ما يتطلب قيام الدولة بمساعدة المدن الصناعية ومستثمريها في توفير هذه الخدمة.

### الأعمال

ومن جانبه يؤكد محمد المصري نائب رئيس اتحادات الغرف التجارية ضرورة استيفاء أسس الأمن الصناعي خاصة داخل المصانع الضخمة ذات الاستثمارات الهائلة ومن أبرزها السعي جديا إلى تدريب العاملين على أيدي خبراء فنية كبيرة وتوليد جميع وسائل الأطفاء والمراتبية المستمرة والصارمة على مثل هذه المصانع.

أما الدكتور مغير مسعود رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية السابق وصاحب أحد المصانع بمدينة العائشر من رمضان فيصر إلى أن الحرائق المتكررة في المدينة ترجع إلى عدم وعي أو خبرة العمالة الموجودة في المصانع ويعرب عن وعشه لقضايا عمال أحد المصانع بأجراء لحامات للصحرايح فوق كمية ضخمة من مخزن للكارتون ومخزن الزيت وعندما نظير الشرر إلى المخزنين لم يستطع العمال السيطرة على الحريق.

يلفت د مغير مسعود إلى بعض العادات الخاطئة في الأمن الصناعي ومنها وجود أسلاك الكهرباء داخل الحوائط مشيرا إلى أن جميع دول العالم تجعلها خارج الحوائط بحيث يسهل التعرف على مكانها عند حدوث حريق أو اشتعال في الأسلاك

## اللواء نادر نعمان:

### أين شروط الدفاع المدني؟

الكثير والكثير من المال الذي قد يضيع في غضبة عين.

ويتفق أحمد الجمل المدير العام التجاري والتسويقي لشركة مترو - مصر بالعائشر من رمضان مع الأراء التي ترى ضرورة وجود إسماعيل طائر بالمناطق الصناعية ويؤكد أن هذه الوسائل مستقلة الجهد والوقت والخسائر المادية والبشرية في حال وجودها.

وفي تقييمه لمل هذه الحرائق المتكررة يرى اللواء نادر نعمان مدير إدارة الدفاع المدني السائق أن السبب الرئيسي الحوادث الحرائق في أي مكان بما في ذلك المصانع والشركات والمؤسسات والبنوك والوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق شروط الدفاع المدني والتي تستلزم بصفة عامة وجود أجهزة الأطفاء المناسبة لأنواع الاشتعال وفقا لتعليمات الدفاع المدني بالإضافة إلى غياب الشركات المتخصصة التي تتكفل بتوفير الأجهزة الخاصة للأطفال بجميع أنواعها المتطورة والتدريب على استخدامها كما يلتزم أيضا إلى أن بعض المصانع توفّر في تكاليف الصرف على هذه المواد المهمة وتستعيب عنها باستخدام أجهزة البودرة الكيميائية وأجهزة ثاني أكسيد الكربون وهي تستخدم فقط في حالات الحرائق الصغيرة والمحدودة وليس في حالات الحرائق الضخمة للمواد المتشعبة أو الخطرة.

وإشارة اللواء نعمان إلى أن المشكلة الكبرى أن هناك بعض المستثمرين يغلطون عن تطبيق هذه القواعد الأساسية بحجة أنها عملية مكلفة وتعمل عيبا على استثماراتهم ويؤكد ضرورة أن يكون لدى كل مصنع في سدنتنا الصناعية ذات الاستشارات الضخمة ترخيص دفاع مدني وحريق بكل ما يكلفه ذلك من توفير وسائل الأمن المختلفة ضد الحرائق بالإضافة إلى عمليات التدريب المختلفة التي يقدمها الدفاع المدني لعمال المصنع مقابل رسوم بسيطة.

وتشير أيضا أن الدول الصناعية الكبرى والتي لديها مصانع متنوعة بها مواد قابلة للاشتعال يتم وضع هذه المواد في خزانات خاصة وبمواصفات محددة ويكتب عليها بالنسبة للعرض هذه منطقة «خطر» بها مواد قابلة للاشتعال.

ويؤكد أن الاهتمام بهذه القضية من جانب أصحاب المشروعات يمثل ضرورة قصوى تتطلب سرعة تدريب العمالة الموجودة لديهم عن طريق شركات متخصصة عالمية ستوفر لهم الكثير والكثير من المال الذي قد يضيع في غضبة عين.